المشاركة الجزائرية في مؤتمر باندونغ 1955
حيثياتها وإنعكاساتها على مسار تدويل المسألة الجزائرية

د / عمر بوضربة قسم التاريخ جامعة محمد بوضياف –المسيلة

يُعزِي كثير ممن أرّخوا لأحداث الثورة الجزائرية 1962/1954 أسباب قوة جبهة التحرير الوطني إلى عاملين رئيسيين: أولهما تجذرها الشعبي في الداخل وثانيهما اعتمادها على سياسة الانفتاح على الصعيد الدولي، وهو ما أكسبها في نظر هؤلاء إشعاعها الاستثنائي باعتبارها حركة تحريرية، تشكَّل تنظيمها الخارجي من قياديي اللحظة الأولى لميلاد الثورة والذي وجد مأواه في مكاتب المغرب العربي في شارع ثروت في القاهرة، وتمرّس طوال سنوات – قبل 1954 وما بعدها– لكي يكون جهازا دبلوماسيا حقيقيا، يعمل للحصول على الأسلحة وإدخالها لأرض الوطن، ويقوم بمهام الإعلام والاتصال بالدول ويقوم بجولات في العواصم المختلفة ويشارك في المؤتمرات الدولية، ويرسل وفدا كل سنة للمشاركة في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة وهذا ابتداء من الدورة الحادية عشر 1956.

ومعروف أن فاتحة المشاركة في المؤتمرات الدولية بالنسبة للجبهة كانت من "باندونغ" في أفريل 1955، والتي أثمرت تعهد بلدان المجموعة الأفروآسيوية بالسعي لتسجيل المسألة الجزائرية ضمن جدول أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة، لكن هل تعتبر جبهة التحرير الوطني الطرف الجزائري الوحيد الذي حضر المؤتمر وبلغ مطالب الشعب ؟ وماهي الانعكاسات الإيجابية للمشاركة الجزائرية في باندونغ على مسار التدويل؟

مشاركة جبهة التحرير الوطني ضمن وفد مغاربي :

ذكر محمد يزيد أحد مهندسي مشاركة جبهة التحرير الوطني في أوّل مؤتمر على الصعيد الدولي، بأنّ " جبهة التحرير تمكّنت بواسطة ندوة باندونغ، الممثّلة بوفد متكون من آيت أحمد ومحمد يزيد من الدخول بقوة وعظمة في الساحة الدولية وهذا بفضل مساندة مصر الناصرية خاصّة والمجهود الخاص الذي قام به الرئيس جمال عبد الناصر في هذا المجال لتدعيم الثورة الجزائرية على الصعيد الدولي.."[1].

لكن قبل الوصول إلى مؤتمر باندونغ قام الوفد الخارجي لجبهة التحرير[2] الوطني بنشاط مكثّف في بلدان جنوب شرقي آسيا، بحيث أوفد مبعوثان إلى تلك المنطقة ركزا نشاطهما على كسب دعم قوى مجموعة كولمبو التي

---

[1] – ينظر إلى: أحمد بن فليس: السياسة الدولية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، رسالة ماجستير، فرع العلوم السياسية، تحت إشراف د.سليمان الشيخ، جامعة الجزائر، 1985 ، ص 150.

[2] – تشكل الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني في البداية من: محمد خيضر مسؤولا للوفد، أحمد بن بلة مسؤولا عن اللوجيستيك والتسليح، حسين آيت أحمد مكلفا بملف التدويل، وللاستزادة حول وفد جبهة التحرير بالقاهرة يرجى العودة إلى: عمر بوضربة، تطور العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية 1954-1960 ،دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر،2013 و أيضا: محمد خيشان، مهام لوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة 1947-1957، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف د.شاوش حبّاسي، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر،2001-2002.

تتشكّل من كل من: برمانيا، سيلان، الهند، أندونيسا وباكستان، وحاول وفد ج.ت.و المكوّن من حسين آيت أحمد ومحمد يزيد إقناع رؤساء حكومات هذه البلدان المجتمعين في مدينة بوقور Bogor الاندونيسية في 29 ديسمبر 1954 بالإشارة إلى القضية الجزائرية في البيان الختامي للاجتماع، لكن هذه المساعي باءت بالفشل فقد تحجّج مسئولو الدول الخمس "بأن تتخذ الدول العربية أولا موقفا واضحا تجاه القضية"، لكن بصيصا من الأمل لاح في الأفق بهذه المناسبة حيث قرّر رؤساء حكومات مجموعة كولمبو عقد مؤتمر أفروآسيوي في باندونغ في أفريل1955.

وفي الحين شرعت بعثة جبهة التحرير في التحضير لحضور مؤتمر باندونغ، الذي ستحضره بلدان مستقلة من آسيا وإفريقيا ؛وكان التحضير في اتجاهين:

– تشكيل بعثة شمال إفريقية موحّدة تشارك بصفة عضو ملاحظ.

– القيام بجولة دعائية في أندونيسيا وبرمانيا والهند وباكستان وسيلان ما بين شهري جانفي وأفريل11955، باعتبار أنّ هذه الدول الخمس هي التي تحمّلت مسئولية التحضير لأشغال مؤتمر باندونغ2، بهدف التعريف بأبعاد القضية الجزائرية والمغاربية وتقديم وجهة نظر جبهة التحرير بخصوص الحل الذي تراه مناسبا للصراع الجزائري الفرنسي، وذكر فرحات عبّاس أنّ حسين آيت أحمد لعب دورا هاما في تبديد مخاوف كل من الرئيس الهندي نهرو ورئيس الوزراء الصيني شوان لاي والرئيس جمال عبد الناصر، الركائز الثلاث التي ستمكّن جبهة التحرير الوطني من إحراز نصر دبلوماسي كبير على طريق تدويل القضية الجزائرية.3

والواقع أنّ الحركات الوطنية الاستقلالية المغاربية شكّلت بعثة موحّدة "بعثة شمال إفريقية" قادها الزعيم الدستوري التونسي صالح بن يوسف4 وعلال الفاسي المغربي وحسين آيت أحمد عن الجزائر، وقد حضروا جلسة اللجنة السياسية المخصصة لقضايا بلدانهم والتي عقدت يوم 21 أفريل51955، وطالب ممثلو الأحزاب المغاربية الثلاثة من خلال مذكّرة موحّدة –مرفقة بملحق عن الجزائر– طالبوا من الدول المشاركة في المؤتمر بأن يدعموا حق

---

[1] – Ed JEUNE ،*Mohammed Harbi:* Les Archives de la révolution Algérienne *pp:173-174.* Paris 1975. AFRIQUE,

[2] – مختار مزراق: حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية (1961–1983)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 68.

[3] – *Abbas: Ferhat ،Autopsie d'une guerre ،L'aurore ،Éditions Garnier Frères ،Paris, p177. 1981,*

[4] – *Mohammed Harbi: Les archives de la révolution Algérienne ،Op.cit., p174.*

[5] – أحمد رضوان شرف الدين: جامعة الدول العربية وقضايا تحرير المغرب العربي 1954–1962، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد الدراسات التاريخية، دائرة الدراسات التاريخية والآثار، جامعة الجزائر، 1983، ص 203.

الشعب الجزائري والشعبين التونسي والمراكشي في تقرير المصير، كما طالبوا بطرح المسألة الجزائرية في الأمم المتحدة إلى جانب القضيتين المغاربيتين-التونسية والمغربية-بقصد تسجيلها ثم مناقشتها في الجمعية العامة.1

مشاركة الحركة الوطنية الجزائرية"رسالة مصالي الحاج إلى المؤتمرين":

وذكرت بعض المصادر والمراجع بأنّ الوثيقة الجزائرية الخالصة والوحيدة التي قُرئت في المؤتمر هي رسالة أحمد مصالي الحاج حول القضية الجزائرية، والتي تكفّل الشاذلي المكي بنقلها إلى جواهر لال نهرو رئيس أشغال المؤتمر، فقد استغل مصالي العلاقة التاريخية التي ربطته بنهرو منذ 1927 تاريخ أول لقاء بين الشخصيتين في مؤتمر بروكسل، ليطلب منه تأييد القضية الجزائرية في المؤتمر الأفروآسيوي بباندونغ2 وهذا في رسالة وجّهها إليه من إقامته الجبرية بفرنسا (سابل دولون Sable d'olonne)3 ، ثم أبلغه بواسطة صديقه الفرنسي جان روس (Jean Rous) مواقفه، لذلك فإنّ نهرو امتنع عن لقاء كل من حسين آيت أحمد ومحمد يزيد كما رفض منحهما الكلمة في المؤتمر، وفي المقابل سمح بقراءة رسالة مصالي خلال الأشغال والتي تكفّل الشاذلي المكي بنقلها إلى نهرو.

وقد تضّمنت رسالة مصالي4 إلى مؤتمر باندونغ رسما تفصيليا لوضع الجزائر في ظلّ السيطرة الاستعمارية الفرنسية، من مصادرة للأملاك وحرمان الجزائريين من الحريات الديمقراطية للدفاع عن حقوقهم ووضع اقتصادي كارثي، والمتمثّل في ارتفاع نسب البطالة الدائمة وانتشار الفقر وسوء التغذية ووضع اجتماعي جد متردي يتميز بانخفاض معدل الدخل الفردي إلى مستويات دنيا، وبالتالي تراجع المستوى المعيشي بشكل خطير أدّى بالشباب الجزائري إلى الهروب باتجاه المنفى الاختياري بحثا عن لقمة العيش لهم ولأسرهم.

ثم قارن مصالي بين وضع الجزائريين السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والتعليمي بوضع الأقلية الأوربية المتمتّعة بكلّ الحقوق والمهيمنة إداريا وذات النفوذ الكبير على الشرطة التي تستغلها لصالحها الخاص، بالإضافة إلى هيمنتها الاقتصادية والسياسية، ليخلص إلى طلب " دعم المشكل الجزائري من طرف ندوة باندونغ أمام جميع الهيئات الدولية"، بالإضافة إلى "إدانة الحرب الاستعمارية في الجزائر لوضع حدّ لها وذلك بمباشرة حوار مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري من أجل مجلس تأسيسي جزائري منتخب بالاقتراع العام، بدون تمييز عرقي أو ديني، من أجل إعطاء الكلمة للشعب وفق ما نصّ عليه ميثاق هيئة الأمم المتحدة ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها"،

---

[1] - *Mohammed Harbi: Les archives ,op cit, p173.*

[2] - *Jacques Simon:* Messali Hadj-par les textes، EDITIONS BOUCHENE, Alger, 2000.
, pp:115-116.

[3] – الرسالة غير مؤرّخة لكن يبدو من خلال مضمونها بأنّها كتبت قبيل ندوة باندونغ بفترة وجيزة، يُنظر في: *Jacques Simon: Ibid, pp: 124-125.*

[4] – عد إلى نص رسالة أحمد مصالي الحاج في : *Ibid,pp:129-130.*

وقد ختم مصالي الحاج رسالته إلى ندوة باندونغ بتوجيه "تحية أخوية باسم الشعب الجزائري وأمانيه بأن يتمكّن الشعب المستعمر من العيش في حرية واستقلال".1

وقد تمكّن الشاذلي المكي من دخول قاعة المؤتمر ضمن الوفد السوداني الذي كان يرأسه رئيس الوزراء إسماعيل الأزهري الصديق القديم للمكي، رغم تأكيد محمد يزيد بأنّ المكي لم يدخل قاعة المؤتمر برغم تمكّنه من دخول الأراضي الاندونيسية2، فكيف إذن وصلت رسالة مصالي إلى المؤتمر وكيف استطاع المكّي أن يوزّع مذكرته على المؤتمرين؟.3

ووفق هذه المعطيات فإنّه يُمكن القول أنّ مصالي الحاج والحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A) لعبا دورا وساهما في تدويل القضية الجزائرية، إذا اعتبرنا أنّ التوصية المتعلّقة بدعم حق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال، ودعم حركات التحرر الصادرة عن ندوة باندونغ4 هي استجابة لدعوة طلب مصالي من دول الكتلة الأفروآسيوية التي تضمّنتها رسالته المؤرخة في 19 مارس 1955، وأنّ ج.ت.و استفادت من ذلك لاحقا بينما لم تستفد منه الحركة الوطنية الجزائرية بزعامة مصالي.

أثر توصيات مؤتمر باندونغ في تطور تدويل المسألة الجزائرية:

تعتبر مجموعة الدول الإفريقية والآسيوية أول بوابة فتحت في طريق تدويل القضية الجزائرية بعد الوطن العربي، من خلال السماح لممثلين عن جبهة التحرير –حسين آيت أحمد ومحمد يزيد–المشاركة في مؤتمرها التأسيسي للكتلة الأفروآسيوية بباندونغ في أفريل 1955، وهو ما سيفتح آفاقا رحبة أمام تسوية القضية الجزائرية من خلال إخراجها من ثنائية الصراع الفرنسي الجزائري5 .

ومرد هذا التضامن معاناة معظم دول المجموعة من السيطرة الاستعمارية الغربية، إضافة إلى دور مصر في جلب دعم هذه المجموعة لكفاح جبهة التحرير الوطني بعد تعريفها بها، ويضاف إلى هاذين العاملين عامل ثالث والمتمثّل في الرابطة الدينية التي تجمع الشعب الجزائري المسلم بشعوب آسيوية وإفريقية عديدة تعد قوى لا يستهان بها في مناطقها،مثل أندونسيا في آسيا وغانا في إفريقيا.

---

[1] – Jacques Simon, Ibidem, p130.

[2] – محمد الأمين بلغيث: الجزائر في باندونغ–مذكرة الشاذلي المكّي إلى المؤتمر–الطبعة الأولى ،دار كتاب الغد للنشر و التوزيع ،جيجل، الجزائر، 2007.ص 8.

[3] – حول نص مذكرة الشاذلي المكي إلى مؤتمر باندونغ ينظر: محمد الأمين بلغيث: نفسه، ص ص: 30–82.

[4] – يرى الباحث مختار مزراق بأنّ البيان الختامي لمؤتمر باندونغ لم ينص على بند خاص بدعم وتأييد حركات التحرر الوطني والقومي واكتفى بالإشارة الضمنية، بعكس حركة عدم الانحياز التي أولت أهمية كبيرة للموضوع بإدراجها بُندا خاصا بمساعدة حركات التحرر الوطني، للمزيد ينظر: مختار مزراق: المرجع السابق، ص ص: 217 – 218.

[5] – محمد يزيد: مقابلة شخصية، في بيته بحي المرادية،الجزائر 1998/12/24.

لقد ورد في تقرير السياسة العامة الذي قدمه السيد عباس فرحات يوم 1959/06/20 ما يؤكد الدور الفعال لدول هذه المجموعة في دعم نضال الشعب الجزائري: "يجب بأن نظهر بأن هناك شعوبا أخرى تساندنا وتقف إلى جانبنا كالشعب التونسي والمغربي، العرب والآفروآسيويين...".1

وبالنسبة لنتائج المؤتمر في الجانب السياسي فقد تضمّن البيان الختامي للمؤتمر: "المطالبة بتأييد حقوق الإنسان ومبدأ تقرير المصير للشعوب والأمم، وتأييد قضايا الحرية والاستقلال لجميع الشعوب المناضلة، وتأييد حقوق شعب الجزائر وتونس ومراكش في تقرير المصير والاستقلال، وتأييد حق شعب فلسطين، واستنكار التفرقة والتمييز العنصري...".

وحتّى وإن كانت توصيات مؤتمر باندونغ شاملة لقضايا عديدة تهم الدول الإفريقية والآسيوية طرحت أثناء أشغال جلساته، خاصّة فيما تعلّق بمسألة دعم حركات التحرّر وتصفية الاستعمار، إلا أنّ المؤتمر زكّى مشروعية النضال الوطني الجزائري بإقراره حق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال2، وأعطى فرصة ثمينة لجبهة التحرير الوطني للولوج إلى الواجهة الأفروآسيوية ونيل دعم هذه المجموعة من الدول حديثة الاستقلال، وشكّلت توصيات المؤتمر مرجعيّة لعدد كبير من الدول التي نالت استقلالها فيما يتعلّق بسياستها الخارجية الداعمة لحركات التحرّر وفي طليعتها الثورة الجزائرية3، خاصة إذا علمنا بأنّ تسعا و عشرين(29) دولة دعيت لحضور المؤتمر.4

وكانت من أهم نتائج توصيات مؤتمر باندونغ قيام أربع عشرة دولة من إفريقيا وآسيا 5 بتقديم طلب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث القضية الجزائرية في دورتها العاشرة، وذلك بتسجيلها ضمن جدول أعمالها على أساس مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها6، وهو ما اعترض عليه الوفد الفرنسي بشدّة مستندا على الفقرة الثانية

---

[1] – Centre des Archives nationales, Alger, Fond GPRA, MF G004,"Rapport de Politique Générale "Ferhat Abbas, Tunis 20/06/1959.

[2] – مختار مزراق: نفسه، ص 78.

[3] – صالح لميش: مصر وثورة التحرير الجزائرية 1954_1962، بحث مقدّم لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت اشراف: د/خليل عبد الحميد عبد العال ود/فاروق عثمان أباظة، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، جمهورية مصر العربية، 1988، ص ص: 134-135.

[4] – بينما دُعيت أربع دول لحضور المؤتمر كأعضاء ملاحظين، ينظر: مختار مزراق: المرجع السابق، ص 67.

[5] – الدول الأربع عشرة هي: أفغانستان، بورما، مصر، الهند، أندونيسيا، إيران، العراق، لبنان، ليبيريا، باكستان، المملكة العربية السعودية، سوريا، تايلندا، اليمن (مُرتّبة حسب الحروف الأبجدية اللاتينية)،أنظر: محمد علوان: القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة (1957-1958)، ترجمة: علي تابليت، سمير حشاني، عبد العزيز بوكنة، منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث .1954/11/01، وزارة المجاهدين، الكرامة للطباعة والنشر، الجزائر،2007،،ص:38.

[6] – عامر رخيلة: "**الحركة الوطنية والتأسيس للديبلوماسية الجزائرية**"، الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962"–دراسات وبحوث حول تطور الدبلوماسية الجزائرية–طبعة ثانية منقّحة ومزيدة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة

من المادة السابعة لميثاق الأمم المتحدة والتي تنصّ على " أنّه لا يخول أي حكم من أحكام هذا الميثاق للأمم المتحدة التدخل في الشؤون التي تدخل في الاختصاص الوطني للدولة"، والتحجج الفرنسي مبني على أساس أن الجزائر فرنسية وبالتّالي فالقضية شأن داخلي محض.

ورغم الاعتراض الفرنسي قرّرت الجمعية العامة للأمم المتحدة تقديم طلب المجموعة الأفروآسيوية للتصويت في جلسة لها يوم 30 سبتمبر 1955، وكانت نتيجة التصويت مفاجأة مدوية حيث صوت 28 مندوبا لصالح الطلب مقابل27 صوتا ضده في حين امتنع 5 أعضاء عن التصويت، لتتم عملية تسجيل القضية الجزائرية في جدول الأعمال، وهو ما أثار سخط الوفد الفرنسي معلنا انسحابه من أشغال الجمعية العامة بدعوى تدخلها في الشؤون الداخلية لبلده.1

لكن المجموعة الأفروآسيوية تراجعت عن طلب التسجيل بواسطة تقديم اقتراح من طرف مندوب الهند والذي يقضي بتعليق مناقشة القضية الجزائرية لحسابات تكتيكية، تتعلّق أساسا بتفادي دفع الطرف الفرنسي لاستعمال حق الفيتو على انضمام الأردن وليبيا إلى الهيئة الأممية، لتعاود المجموعة تقديم طلب تسجيل القضية الجزائرية مجددا في الدورة الموالية أي الحادية عشرة، في ظروف شهدت تطورات كانت في صالح المسألة الجزائرية خاصة بعد كسب أصوات إضافية جديدة.2

كما قرّر مؤتمر باندونغ إنشاء منظمة عالمية للتضامن بين شعوب آسيا وإفريقيا (Organisation de solidarité des pays d'Asie et d'Afrique)، المنظمة التي تمّ تأسيسها في 27 ديسمبر 1957 بمناسبة انعقاد مؤتمر القاهرة للتضامن الأفروآسيوي، هذا الصرح أكّد على دعم نضال الشعوب المستعمرة في القارتين تطبيقا لمبادئ مؤتمر باندونغ بالإضافة إلى تبنّيه للحياد الإيجابي أو عدم الانحياز وقد أفادت القضية الجزائرية كثيرا من دعم دول هذه المجموعة التي أكّدت في مؤتمراتها مساندة حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وبعد قيام الثورة الكوبية وانتصارها سنة 1959 وقيام حركات ثورية في أمريكا اللاتينية، جرى توسيع نطاق المنظمة ليشمل بلدان أمريكا اللاتينية، فصارت المنظمة تحمل اسم منظمة شعوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية3، وبالتالي فإنّ دعم

أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.، ص ص: 102-103. بينما ذكر محمد العربي الزبيري 13 دولة قدّمت الطلب، ينظر: محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، ص117.

[1] – عامر رخيلة: نفسه ، ص103.

[2] – عامر رخيلة:المرجع نفسه، ص ص: 103-104.

[3] – عقدت منظّمة التضامن بين شعوب آسيا وإفريقيا عدّة مؤتمرات أوّلها المؤتمر التأسيسي في القاهرة ما بين 1957/12/26 إلى 1958/01/01، والمؤتمر الثاني في كوناكري الغينية سنة 1960، واحتضنت تنزانيا المؤتمر الثالث سنة 1963، والرابع في غانا سنة 1965 والخامس في القاهرة سنة 1972. للمزيد عد إلى: خليل أحمد خليل: معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية-عربي-فرنسي-إنجليزي-سلسلة المعاجم العلمية(10)، ط1، دارالفكر اللبناني، بيروت، لبنان،1999.، ص ص: 179-180.

القضية الجزائرية امتد إلى دول أمريكا الجنوبية خاصّة كوبا، وهو ما سيكسب الثورة الجزائرية أصواتا إضافية خسرتها فرنسا في الجمعية العامة للأمم المتحدة وسيُحسّن من وضع القضية الجزائرية في المؤسسة الأممية.

رد الفعل الفرنسي :

على إثر الطلب الذي تقدّمت به أربع عشرة دولة إفريقية وآسيوية من دول مؤتمر باندونغ في 26 جويلية 1955 إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل تسجيل القضية الجزائرية ضمن جدول أعمالها في دورتها العاشرة على أساس حق الشعوب في تقرير مصيرها، احتج المندوب الدائم لفرنسا بالأمم المتحدة معتبرا المسألة متعلّقة بالشأن الداخلي الفرنسي ولا يحق للأمم المتحدة التدخل في الشؤون الداخلية لفرنسا1، فقرّر المندوب الفرنسي مقاطعة الجلسات بخصوص أحقية تسجيل القضية الجزائرية من عدمه والتي دامت ثلاث جلسات، كما عمدت فرنسا بالتنسيق مع حلفائها من دول أمريكا اللاتينية بالخصوص إلى تقديم مشروع قرار لذات الموضوع ومضاد لمشروع القرار الذي تقدمت به المجموعة الأفروآسيوية، وهو الأمر الذي يمكن إدراجه ضمن الحرب المضادة في الأمم المتحدة كرد فعل على التقدم الذي أحرزته ج.ت.و في الهيئة الدولية.

ورغم المساندة الكبيرة التي تلقّتها فرنسا في الجمعية العامة إلا أنّ جبهة التحرير حقّقت أوّل نصر دبلوماسي في هذه الهيئة الدولية الكبرى، حيث تحصّلت في تصويت 30 سبتمبر 1955 على أغلبية بسيطة 28صوتا مقابل 27 صوتا، لصالح مشروع القرار الذي تقدّمت به الدول الأفروآسيوية، في حين رفضت الجمعية العامّة القرار الذي تقدّمت به كتلة الدول اللاتينية، وفي ذات اليوم قرّرت الجمعية العامة إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها، فقام مندوب فرنسا بتهديد الجمعية العامة بقوله: "..فحكومتي ترفض قبول أي تدخل للأمم المتحدة..ويعتبر باطلا ولاغيا لما قد توصي به الجمعية العامة في هذه القضية"، وفي اليوم الموالي أي 1 أكتوبر 1955 قرّر الوفد الفرنسي الانسحاب من الجمعية العامة ولم يعد إلى أشغالها إلا في 25 نوفمبر 1955 بعدما تمّ تأجيل مناقشة القضية الجزائرية.2

لقد أدّت مناورات الوفد الفرنسي عن طريق المقاطعة والانسحاب من المناقشات إلى تراجع بعض البلدان عن دعمها لتسجيل القضية في الدورة العاشرة، بالإضافة إلى أن رد الفعل الفرنسي العنيف دفع بعض الدول الإفريقية والآسيوية إلى التخوف من إمكانية اعتراض فرنسا وحلفائها على انضمام بعض الدول حديثة الاستقلال إلى حظيرة الأمم المتحدة، انتقاما من مناقشة القضية الجزائرية، لذا فقد فضّلت المجموعة الأفروآسيوية ترك إمكانية مناقشة القضية في الدورة الحادية عشرة.3

---

[1] – *C.A.N: G.P.R.A, M.A.E, Boite N°05, Dos 08, Rap: La question Algérienne et l'O.N.U., 01 Décembre 1960, p02.*

[2] – محمد علوان: القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة (1957-1958)، ترجمة: علي تابليت، سمير حشاني، عبد العزيز بوكنة، منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث.1954/11/01، وزارة المجاهدين، الكرامة للطباعة والنشر، الجزائر،2007، ص ص: 56-58.

[3] – أحمد بن فليس: المرجع السابق، ص ص: 340-343.

حاولت فرنسا رفض تسجيل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة بالاعتماد على ميثاق الهيئة ذاتها، فاعتبرت القضية داخلية والهيئة الدولية غير مخوّلة بتسجيلها ودراستها وذلك بالاعتماد على مضمون المادة الثانية في فقرتها السابعة من ميثاق الأمم المتحدة، وقد ذهب مندوب فرنسا إلى أنه" يمنع على الأمم المتحدة مناقشة الشؤون الداخلية لفرنسا، مادامت الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، ومادام الجزائريون من جميع الأجناس والعقائد مواطنون فرنسيون... إن جميع الدول التي كان لها تأثير دولي قد اعترفت بحق فرنسا في ضم الجزائر منذ القرن التاسع عشر..لا توجد أمّة جزائرية لها كيان منفصل عن الأمّة الفرنسية".1

وذهبت الحكومة الفرنسية إلى التشدّد في موقفها أكثر حين قرّرت سحب وفدها الدائم في الأمم المتحدة وعدم المشاركة بعد ذلك في دورة الجمعية العامة المخصّصة لمناقشة المشكلة الجزائرية باعتبار أن هذا الأمر يعد انتهاكا واضحا وصارخا لميثاق هيئة الأمم المتحدة.

أمام التقدّم الذي أحرزته دبلوماسية ج.ت.و في الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة لم تيأس الحكومة الفرنسية من كسب المعركة الدبلوماسية، فلجأت إلى أساليب المراوغة لكسب الرأي العام العالمي وكسب المزيد من الوقت لإخماد نار الثورة المتأجّجة في الجزائر، ومن ضمن هذه الأساليب ازدواجية الخطاب فهي مثلا من جهة تصرّح للهند ومصر– الدولتان الفاعلتان في الكتلة الأفروآسيوية–بأنّها تريد التفاوض وتسعى إليه، كما حاولت خداع الرأي العام الدولي باستعمال بعض المصطلحات التي توحي بنيتها في الحل السلمي من ذلك مثلا "السلم والمفاوضات"2، ومن جهة أخرى تصرّح بأنّ الجزائر مقاطعة فرنسية، ويشكّل اختطاف قادة الوفد الخارجي للجبهة خيضر، بن بلّة، بوضياف، آيت أحمد ذروة التناقض في الخطاب الدبلوماسي الفرنسي، على إثر عملية قرصنة جوية يوم22 أكتوبر 1956،بما أن هذه السابقة جاءت بعد أشهر من بدء الحكومة الفرنسية بزعامة الحزب الاشتراكي الفرنسي في إجراء مجموعة من الاتصالات مع ممثلي ج.ت.و في كل من القاهرة وروما ثم بلغراد.3

هذا ما دفع بممثل ج.ت.و في نيويورك محمد يزيد يوم 26 أكتوبر 1956 لإدانة هذا السلوك المنافي للأعراف الدولية، كما قام بكشف أمر الاتصالات السرية مع بيير كومين Pierre Commin لتأكيد عدم وفاء الفرنسيين لوعودهم بحلّ المشكل بالطرق السلمية والتأكيد على ازدواجية خطابهم وسوء نواياهم.4

وعلى إثر تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الحادية عشر في سبتمبر 1956 قام وزير الخارجية الفرنسي أنطوان بيناي Antoine Pinay بالانسحاب والامتناع عن المشاركة في جلسات المناقشة، وقد نجحت مناورته هذه بحيث تراجعت العديد من البعثات عن مواقفها المؤيدة لج.ت.و

---

[1] – المرجع نفسه، ص 343.

[2] – *CAN: GPRA, boite5, dos: 8, doc: MAE "La question Algérienne et l'ONU", 1/12/1960, p2.*

[3] – *Rédha Malek: L'Algérie à Évian, Op.cit, p: 29.*

[4] – *Idem, p29*

بدعوى ضرورة تفادي حرمان الهيئة الأممية من تعاون فرنسا، وهو ما دفع البعثة الفرنسية بالعودة إلى مكانها بالقاعة، لكن هذه المناورة لم تغير واقع الحال لأن القضية الجزائرية سجّلت بأغلبية في الدورة الحادية عشر وستسجّل حضورها بشكل منتظم في جلسات الدورات القادمة إلى غاية استقلال الجزائر.[1]

بعد فتح النقاش حول القضية الجزائرية من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة لأول مرة في فيفري 1957 في إطار الدورة الحادية عشر؛ ظلّت الحكومة الفرنسية تؤكّد على عدم أهلية منظمة الأمم المتحدة وتحتج على تدخلها في شأن داخلي للدولة الفرنسية، كما تحدّثت البعثة الفرنسية في الجمعية العامة لذات المنظمة عن السياسة الفرنسية في الجزائر وخاصة ما يتعلق بمشروع "القانون الإطار" "La loi cadre"، ووعود بسلام قريب وذلك كلّه من أجل تطمين الرأي العام العالمي الذي أبدى قلقه من تصاعد حدّة المواجهة في الجزائر، وهو ما دفع المجموعة الأفروآسيوية عند إيداعها لطلب التسجيل في الدورة الموالية –1957– إلى الإشارة بأنّ: "منظمة الأمم المتحدة لم تسجّل مؤشرات لأيّ تطور كان باتجاه تجسيد أهداف التوصية".[2]

خاتمة:

وفي ختام هذه الدراسة المتواضعة حول المشاركة الجزائرية في المؤتمر التأسيسي للكتلة الأفروآسيوية بباندونغ أفريل 1955 وانعكاساتها نخلص إلى تأكيد النتائج التالية:

–شاركت جبهة التحرير الوطني في أشغال اللجنة السياسية لمؤتمر باندونغ ضمن وفد مغاربي مشترك، ومثلها كل من حسين آيت أحمد ومحمد يزيد، اللذان ساهما برفع مطالب الشعب الجزائري من خلال مذكرة مغاربية مشتركة وأعدا ملحقا خاصا عن المسألة الجزائرية.

– شاركت الحركة الوطنية الجزائرية MNA في المؤتمر من خلال قراءة نص رسالة مصالي الحاج إلى المؤتمرين، بعدما استطاع الشاذلي المكي إيصال الرسالة إلى رفيق مصالي في النضال والزعيم الهندي جواهر لال نهرو الذي كان يعطي الأولوية في التعامل مع مصالي وحركته على حساب الجبهة.

– أن المشاركة الجزائرية أثمرت توصية هامة تخص حق الشعب الجزائري في تقرير المصير والتعهد بالسعي لتسجيل المسألة الجزائرية ضمن جدول أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العاشرة(1955).

– تمخض عن كسب تأييد الكتلة الأفروآسيوية تطور عملية تدويل المسألة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، فحتى ولو لم تسجل في الدورة العاشرة إلا أن ذلك سمح لها من تحقيق نصر دبلوماسي أولي تلاه الانتصار الحقيقي بتسجيلها ثم مناقشتها في الدورة الحادية عشر(1956) وأصبحت مناقشتها دوريا كل سنة الى غاية دورة 1961.

---

[1] – *Ferhat Abbas: Autopsie d'une guerre, Op.cit, pp : 177-178*

[2] – المقصود التوصية النهائية لدورة 1956 والتي ورد فيها: "الأمل في تعاون يُفضي إلى حل سلمي وديمقراطي وعادل يتمُّ التوصل إليه في إطار الوسائل المتوافقة مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة": ***C.A.N: G.P.R.A, M.A.E, B:05, Dos: 08, Op.Cit, p3.***